

فقه القرآن

[112] جهة النذب دون التحريم. والاول أقوى، لانه الظاهر وما قاله عدول عن الظاهر. ومنهم من قال: ان تأويل من فتيا تكم المؤمنات الكتابيات دون المشركات من عبدة الاوثان، بدلالة الآية في المائدة، وهي قوله تعالى " والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " (1). وهذا ليس بشئ، لان الكتابية لا تسمى مؤمنة. ومن أجاز العقد على الكتابية، له أن يقول: آية المائدة مخصوص بالحرائر منهن دون الاماء. وظاهر الآية يقتضي أن من وجد المهر للحره ونفقتها ولا يخاف العنت لا يجوز له تزويج الامة وانما يجوز العقد عليها مع عدم الطول والخوف من العنت. وهو مذهب الشافعي، غير أن اكثر أصحابنا قالوا ذلك على وجه الافضل، لا لانه لو عقد عليها وهو غني كان العقد باطلا وهو قول ابي حنيفة، وقووا ذلك بقوله تعالى " ولامه مؤمنة خير من مشركة " (2). الا أن من شرط صحة العقد على الامة عند اكثر الفقهاء ألا يكون عنده حره، وهو مذهبنا، الا أن ترضى الحره بأن يتزوج عليها أمة، فان أذنت كان العقد صحيحا عندنا. ومتى عقد عليها بغير اذن الحره كان العقد باطلا. وروى أصحابنا أن الحره تكون بالخيار بين أن تفسخ عقد الامة، كما يكون لها الخيار أن تفسخ عقد نفسها، والاول أظهر لانه إذا كان العقد باطلا لا يحتاج إلى فسخه. فأما تزويج الحره على الامة فلا يجوز الا باذن الحره، فان لم تعلم الحره بذلك كان لها أن تفسخ نكاح نفسها أو نكاح الامة. وفي الناس من قال في عقده على الحره طلاق الامة، وعن النبي عليه السلام: الحرائر صلاح البيت، _____ (1) سورة المائدة: 5. (2) سورة البقرة: 221. *